# كلمة العدد

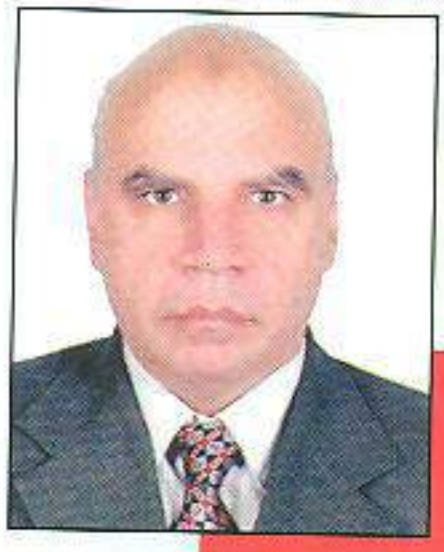

بقلم: أحمد حسين إبراهيم حسين
رئيس مجلس الإدارة

فى يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٩/٥ قام معالى وزير الطيران المدنى اللواء طيار/ لطفى مصطفى كامل بزيارة لمقر الهيئة العامة للأرصاد الجوية بهدف الوقوف على نشاطات الهيئة المختلفة فى كافة النواحى والعمل على حل مشاكل العاملين ولهذا فقد رافق معاليه السيد/ السيد فيصل الشناوى أمين عام الوزارة، وفى بداية الزيارة تم عقد لقاء مع السيد/ رئيس مجلس الإدارة والسادة رؤساء الإدارات المركزية تم خلاله استعراض الآتى:

- عرض تاريخى لنشأة الأرصاد الجوية فى مصر ومدى ارتباط الهيئة بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، والتعرف على مهام الهيئة الرئيسية حيث أنها هى الجهة المرجعية الوحيدة بشأن كل ما يتعلق بالرصد الجوى وإصدار التنبؤات والإنذارات

اجتماع معالى الوزير مع السيد رئيس مجلس الإدارة والسادة رؤساء الإدارات المركزية

زيارة معالى الوزير للحاسب الآلى

المتعلقة بأحوال الطقس والمناخ، والدراسات المتعلقة بجودة الهواء، كما أن الهيئة تتيح تقديم معلومات ونواتج وخدمات أساسية فيما يتعلق بالبيئة دعما لعمليات النقل فى البر والبحر والجو، والتخطيط الحضرى والإقليمى، وتنمية موارد الطاقة الجديدة والمتجددة والزراعة، والصحة البشرية، وإدارة المياه والسياحة.

● تم مناقشة ضرورة تشكيل مجلس إدارة للهيئة وأسفرت المناقشات عن إعداد مشروع قرار للعرض على معاليه والمستشار القانونى للوزارة تمهيداً لإرساله إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاستصدار قرار بتشكيل مجلس الإدارة.

● كما تم مناقشة تفعيل القرار الجمهورى رقم ٢٩٣٤ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للأرصاد الجوية وخاصة المادة ٣ والمكونة من أحد عشر بندا محتواها العام أن الهيئة هى الجهة الوحيدة فى مصر المنوط بها إصدار التنبؤات والإنذارات الجوية والاستشارات لجميع الجهات العاملة على أرض الوطن، ومن هذا المنطلق تم عرض بعض المخالفات الصارخة من جهات وشركات مصرية تستعين بجهات أجنبية للحصول على خدمات الأرصاد الجوية، ولهذا فقد أصدر سيادته التوجيهات باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو مخاطبة هذه الجهات للالتزام بالقرار الجمهورى المشار إليه.

## عزيزى القارئ

نظرا لما للهيئة من دور بارز فى تقديم خدمات الأرصاد الجوية على المستوى الوطنى والدولى والإقليمى وفى صياغة تتناسب مع البيانات المطلوبة والغرض من استخدامها ووفقا للنظم المتفق عليها دولياً وذلك من خلال شبكة المحطات ومراكز التنبؤات الجوية التابعة للهيئة، فإن الهيئة

زيارة معالى الوزير لمركز التحاليل الرئيسى

حريصة كل الحرص على متابعة التطور العالمى فى توافر الأجهزة والمنشآت الحديثة والتى تؤدى إلى نجاح هذا الدور البارز، ولهذا فقد قام معالى الوزير بتفقد بعض هذه المنشآت على النحو الآتى:

- قام معاليه بزيارة للمركز الإقليمى للتدريب حيث وقف على طبيعة العمل بالمركز وبرامج التدريب المعدة طبقا لتعليمات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
- قام معاليه بزيارة تفقدية لمشروع إنشاء قاعة المؤتمرات الدولية الجارى تنفيذها بالهيئة والتى من المقرر الانتهاء منها مع نهاية عام ٢٠١٢، وأثنى معاليه على النماذج الإنشائية التى تم استعراضها وأصدر التوجيهات بسرعة حل المشاكل التى تؤثر على سرعة الإنتهاء من العمل.
- ثم قام بزيارة صالة الحاسب الآلى ووقف على كافة التجهيزات المتعلقة بتجميع معلومات الرصد الجوى من مختلف محطات الأرصاد الجوية المنتشرة فى ربوع الوطن وكذلك المعلومات الواردة من جميع أنحاء العالم وذلك من خلال حاسب الاتصالات المتقدم الموجود بالهيئة كما قام معاليه بمشاهدة وحدات معالجة البيانات وتصحيحها ووضعها فى الصورة النهائية للاستخدام.
- بعد ذلك تمت زيارة للإدارة العامة للتحاليل وهى الإدارة المختصة بإصدار جميع التنبؤات والتحذيرات الجوية لخدمة المطارات المدنية والعسكرية والملاحة البحرية بالإضافة إلى جميع خدمات الأرصاد الجوية الخاصة بالجمهور ومختلف جهات الدولة، وقام معاليه باستعراض التجهيزات الخاصة بإدارة التنبؤات الجوية والبحرية وكذلك إدارة الاستشعار عن بُعد حيث قام المسئولون بالوحدة بشرح الأنظمة المختلفة وتجهيزات

لقاء معالى الوزير بالعاملين بالهيئة

الإدارة لاستقبال بيانات وصور الطقس على مدار الساعة باستخدام الأقمار الصناعية المخصصة لذلك.

وفى نهاية الجولة أشاد معاليه بالتجهيزات والأنظمة الحديثة الموجودة بالهيئة..

● بعد ذلك تم عقد لقاء بين معالى الوزير والسادة العاملين بالهيئة تم خلاله مناقشة جميع المشاكل سواء المتعلقة بالعمل أو العاملين وأجاب معاليه على جميع التساؤلات التى تم عرضها وأحال البعض منها للسيد/ أمين عام الوزارة للمتابعة والتنفيذ.

عزيزى القارئ

إن التوجهات الرئيسية للهيئة فى المرحلة المقبلة والتى تمت مناقشتها مع معالى السيد وزير الطيران خلال هذه الزيارة وجارى العمل على متابعتها وتنفيذها بإذن الله تعالى هى:

١ ـ تحقيق المطلب الدائم برفع الغبن الواقع على العاملين بالهيئة جراء إلغاء القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ وتعديله بالقانون ٩٣ لسنة ٢٠٠٣ وذلك بمساواتهم مع العاملين بديوان عام الوزارة فيما يتقاضونه من حوافز وبدلات.

٢ ـ إنهاء استيعاب واستلام مكونات البروتوكول الفرنسى.

٣ ـ إنهاء مشروع قاعة المؤتمرات الدولية.

٤ ـ الحصول على شهادة الجودة قبل نوفمبر ٢٠١٢ طبقا للقرارات الدولية (WMO + ICAO).

٥ ـ تعويض العجز الشديد فى العمالة الفنية واعتبارها عمالة نادرة.

والله ولى التوفيق